١ ــ اعتماد ١٨ مليون دينار اردني لتغطية نشاطاته المختلفة . ٢ ــ اعادة صرف الرواتب والعلاوات للموظفين في الضفة الغربية . ٣ ــ العمل على استدعاء رؤساء البلديات في الضفة الغربية الى عمان « لمبايعة » الملك حسين مجددا ، واصدار وثيقة تعلن ارتباط الضفة الغربية بالتاج الهاشمي . ٤ ــ دفع اكبر عدد من الموظفين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الشرقية والمرتبطين بالسياسة الاردنية ، الى الضفة الغربية ، للقيام بحملة نفسية ضد حركة المقاومة والتشهير بأخطائها ، لتبرير مجازر ايلول وجرش ومن ثم جمع التواقيع لتأييد عودة الحكم الاردني للضفة الغربية . ٥ ــ تقديم كافة التسهيلات الجمركية وغيرها لتجار الضفة الغربية عبر الجسور المفتوحة . ٦ ــ التأكيد على قوى الامن ورجال المخابرات والاستخبارات العسكرية الاردنية المرابطين على الجسور بين الضفتين ، بأن يغيروا من أسلوب معاملتهم للعابرين وعدم الاساءة اليهم(٢٢).

وطبيعي أن حجم وفاعلية التأثير السياسي للنظام الاردني على المجريات العامة للتسوية السياسية ، لم يتيحا له حرية الحركة في اعادة ترتيب سلم اهتمامات المجتمع الدولي بعناصر التسوية ، بما يتوافق ومصالحه الخاصة . وبالتالي فقد كان عليه ان ينتظر « في الدور » استكمال التفاعل الجاري لعدد من عناصر الموقف غير المستقرة والمتصلة مباشرة بحيثيات الموقف الاردني . ومنها على وجه التحديد :

١ ــ عجز النظام الاردني عن أخذ دور الشريك في قطف الثمار السياسية للحرب ، نتيجة احجامه عن المشاركة الفعلية فيها . فعلى **الصعيد العربي** ، كانت قرارات قمة الجزائر المتعلقة بالتمثيل السياسي للفلسطينيين ، أبرز ما يمثل الضعف النسبي الجديد الذي حل بالموقف الاردني داخل المجموعة العربية . وهو الامر الذي حاول الملك حسين ومبعوثوه تلافي تفاعلاته السياسية في جولاتهم على عواصم الدول العربية بعد قمة الجزائر . وعلى **الصعيد الفلسطيني** ، ادى الغياب الاردني الجاد عن ساحة المعركة ، الى اكساب القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية قدرة اكبر على العمل في كافة المجالات لعزل النظام الاردني ومحاصرته ضمن دائرة كبيرة من الاتهامات المعززة بالتجربة والمسندة الى واقعة احجام النظام عن المشاركة بالحرب . وعلى **الصعيد الدولي** ، دفعت وقائع سير القتال على الجبهتين المصرية والسورية ، الى اعطاء الوضع الناجم عنها ، أولوية الاهتمام الدولي النازع بشدة الى التسوية السياسية . وتركز هذا الاهتمام في تثبيت وقف اطلاق النار وتكريسه عبر اتفاقيات فك ارتباط القوات المتحاربة ، وبالتالي فلم يكن الوضع على الجبهة الاردنية ــ الاسرائيلية مدعاة للاهتمام الدولي ، الامر الذي افقد النظام دور المشاركة والندية في المراحل الاولى للتسوية . أما على **الصعيد الاسرائيلي** ، فان الاحساس الرسمي والمكثف بفقدان عوامل الضغط المادية والمباشرة لدى النظام الاردني حيال التصلب الاسرائيلي ، ترك الاستجابة الاسرائيلية للموقف الاردني ، في اطار العموميات التي ظلت سائدة طوال فترة ما قبل الحرب، والتي لن يتم حسم وبلورة مفاصلها النهائية الا في مراحل تالية على انجلاء الموقف على الجبهتين المصرية والسورية .

٢ ــ ازدياد الاهمية السياسية للموقع الفلسطيني على الخارطة السياسية للمنطقة ، وادراك الاطراف ــ المباشرة وغير المباشرة ــ في الصراع ، لاهمية الحضور الفلسطيني كعنصر لا يمكن اجراء التسوية السياسية بدونه . ورغم ان « الطلب الفعال » من قبل الاطراف المختلفة للعنصر الفلسطيني ، يتم من خلال مواقع ومفاهيم مختلفة ، الا ان الاجماع على حيوية حضور العنصر الفلسطيني في المراحل النهائية للتسوية ، انعكس على الموقف الاردني بكثير من الارباك والضعف ، وترك علامات استفهام كبيرة حول